

منتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) - والمنظمات غير الحكومية

اجتماع الطاولة المستديرة المواضيعي الخامس

"نحو محاسبة مُرتكبي جرائم داعش الدولية: التحقيق في الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي"

26 شباط/فبراير 2023

ملخص الاجتماع

معلومات أساسية/ الغرض من الاجتماع

عقد فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد) اجتماع الطاولة المستديرة المواضيعي الخامس لمنتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية بتاريخ 26 شباط/فبراير 2023. وكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو تبادل الأفكار والتوصيات بين المنظمات غير الحكومية العراقية حول الكيفية التي يمكن لفريق التحقيق من خلالها أن يضطلع بولايته على أفضل وجه.

وشارك في الجزء المخصص لأصحاب الخبرة في هذا الاجتماع رئيس وحدة الجرائم المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأطفال في فريق التحقيق (يونيتاد)، بالإضافة إلى خبير دولي ونظيره العراقي. وقد قدّم المتحدثون عرضاً تقديمياً حول التحقيقات الجارية التي يجريها الفريق في الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي المرتكبة من جانب تنظيم داعش، مقارنةً بإياها بتحقيقات مماثلة في دول أخرى مثل البوسنة ورواندا، ومناقشين التحديات الخاصة التي تواجه العمل مع الناجين في العراق.

وتناول الاجتماع الملاحظات والتوصيات المتعلقة بما يلي:

- الممارسات الجيدة فيما يتعلق بدعم المنظمات غير الحكومية المشاركة في العمل مع الناجين من الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي وكذلك التحقيقات في جرائم تنظيم داعش بما في ذلك العبودية الجنسية؛
- سبل الدخول لاستكشاف وتعزيز مجالات التعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي المرتكبة من جانب تنظيم داعش في العراق.

يؤمّن منتدى الحوار بين فريق التحقيق (يونيتاد) والمنظمات غير الحكومية منبراً للتبادل المستمر للمعلومات بين الفريق والمنظمات غير الحكومية العراقية والدولية والذي يرمي إلى محاسبة أعضاء داعش على الجرائم الدولية المرتكبة في العراق.

الكلمة الافتتاحية:

ألقت السيدة دفنا أكشا، مديرة مكتب التحقيقات الكلمة الافتتاحية بالنيابة عن السيد كريستيان ريتشر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد).

وقد أكدت السيدة دفنا في كلمتها الافتتاحية على أهمية تحقيقات فريق التحقيق (يونيتاد) في مجال الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، باعتبارها جزءاً أساسياً من التحقيقات في جرائم تنظيم داعش الدولية ضدّ مختلف المجتمعات في العراق، ولا سيما المجتمعات الأيزيدية والمسيحية والشيعية التركمانية.

وأكد المشاركون أنّ تنظيم داعش ارتكب أعمال عنف واسعة النطاق مستهدفاً النوع الاجتماعي والأطفال من جميع المجتمعات وأشاروا إلى أنّ فريق التحقيق (يونيتاد) وسّع نطاق تحقيقاته ليشمل جرائم تجنيد الأطفال، حيث استهدف تنظيم داعش أطفالاً من مختلف الطوائف والمكونات، بما في ذلك الأيزيديون والشيعية التركمان والسنة، الذين أُجبروا على القتال، وتغذي تحقيقات فريق التحقيق (يونيتاد) جميع الجرائم المرتكبة بحق المدنيين في العراق.

شدد المشاركون على أنّ محنة ضحايا جرائم تنظيم داعش لا تُنسى، مؤكّدين أنّ فريق التحقيق (يونيتاد) يبذل جهوداً حثيثة للنظر في جميع الجرائم المُرتكبة بحق جميع المجتمعات. كما سلّط المشاركون الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني كشركاء أساسيين في هذه الجهود.

حلقة نقاشية: التحقيق في الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي

تبع الجزء الافتتاحي حلقة نقاشية مُدارة، بدأت بعرض تقديمي للسيدة ماريا بيمينتيل بيسكيا، رئيسة وحدة الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي والأطفال في فريق التحقيق (يونيتاد).

في عرضها التقديمي، ركّزت السيدة بيسكيا على التحقيقات في العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي المرتكب من قبل تنظيم داعش ودور وحدة الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي باعتبارها الوحدة الرائدة في هذه التحقيقات. أوضحت السيدة بيسكيا أنّ وحدة التحقيق تتألف من فريق من المحققين والمحامين والمحللين الوطنيين والدوليين الذين يعملون مع وحدات التحقيق الميدانية التابعة لفريق التحقيق (يونيتاد) والتي تُجري تحقيقات هيكلية ضدّ جميع المجتمعات المتضررة. من خلال عملها، تكشف وحدة الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي عن أنماط الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي المُرتكبة من قبل تنظيم داعش ضد النساء والفتيات من مجتمعات مختلفة. أشارت السيدة بيسكيا إلى الفرق بين تحليل النوع الاجتماعي، الذي ينظر إلى النوع الاجتماعي والعمر والسياق والأيدولوجية، والتحليل القانوني عندما يتعلق الأمر بالجرائم، والتحقيق الفعلي الذي يحدد المصادر ويجري مقابلات مع الناجين ويتضمن أدلة مادية.

كما أشارت السيدة بيسكيا إلى عناصر أساسية في مقابلات الناجين من هذه الجرائم، مثل توفير الدّعم النفسي والاجتماعي للجهود طوال مراحل التحقيق. وأكدت على أهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية لتجنب ازدواجية الجهود وتقليل المعاناة التي يتعرض لها الناجون.

تطرقت السيدة بيسكيا إلى التحديات الجسيمة التي تواجه التحقيقات في جرائم العنف الجنسي المرتكبة من قبل تنظيمات إرهابية، مثل الوصمة الاجتماعية التي تلاحق الناجين، وصعوبة تحديد هوية الجناة وإثبات مسؤوليتهم، لا سيما قادة التنظيمات. كما أبرزت أهمية جمع الأدلة المادية والشهادة القضائية لإقامة الدليل على هذه الجرائم وتقديم مرتكبيها للعدالة.

استعرضت المتحدثة الثانية السيدة جيرجانا يانشيفا، المحققة في الأمم المتحدة، خلال مشاركتها عن بُعد، خبراتها الواسعة في مجال التحقيق في جرائم العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياقات دولية متعددة. وقد قدّمت لمحة تفصيلية عن البيئات المختلفة التي عملت فيها والإنجازات التي حققتها في هذا المجال حيث توثقت الجرائم.

وتحدّثت بالتفصيل عن الغايات المختلفة للعمل مع الناجين، والتي تشمل التوثيق، والتحقيق، والعدالة التصالحية، والتوجيه السياسي الاستراتيجي، وغيرها.

أشارت السيدة يانشيفا إلى التحديات الجمة التي تواجه عمل المحققين مع ضحايا وناجين العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك استمرار النزاعات المسلحة، والصعوبات اللوجستية في التواصل بين فريق التحقيق والشهود (مثل صعوبات المقابلات عن بعد)، والخوف من الوصمة الاجتماعية (من الأزواج، العائلة والمجتمع)، وغيرها من التحديات. بالإضافة إلى الوصمة، هناك أسباب أخرى قد تؤثر على رغبة الشهود في تقديم شهاداتهم، مثل عدم الثقة بعملية المساءلة، والخوف من الانتقام، وعدم وجود أماكن مناسبة لإجراء المقابلات مع الضحايا.

وقدّمت السيدة يانشيفا بعض أفضل الممارسات لمعالجة هذه التحديات، والتي تشمل: الدّعوة إلى تحقيق العدالة ومحاربة وصمة الضحايا والتأكيد على الدور الرئيسي الذي يلعبه قادة المجتمع المدني في دعم الناجين والتركيز على المسؤولية الجنائية الفردية (تحديد هوية الجناة) والتأكيد على الحاجة إلى إجراء تحقيقات إضافية لجمع أنواع أخرى من الأدلة، وليس فقط مقابلات الناجين أو الضحايا وأهمية ربط الأدلة بالإفادات (لإثبات وجود صلة بين الجاني والجرائم المحددة).

وركزت المتحدثة الثالثة، السيدة هاجر عباس، باحثة ومستشارة في مجال العدالة الانتقالية، في العرض التقديمي الخاص بها على التحديات التي تواجه الناجيات في العراق. وقدّمت السيدة هاجر رؤى من تجربتها حول التحديات التي تواجه الناجيات العراقيات في عمليات التحقيق، سواء لأغراض المساءلة أو لأغراض العدالة الإصلاحية أو التصالحية الأخرى. وتناولت بشكل خاص: المخاوف الأمنية التي تواجهها الناجيات والاعتبارات الثقافية والدينية التي قد تُعيق عملية مشاركة الناجيات في التحقيقات وإرهاق الناجيات من جراء ما مررن به وأكدت السيدة هاجر على أهمية تبني نهج يتمحور حول احتياجات الضحية في جميع مراحل التحقيق والمساءلة. وأشارت إلى أن الافتقار إلى الخدمات النفسية الكافية للناجيات قد أدّى إلى حالات انتحار بينهن. كما شددت على أهمية تبني قانون الناجيات الأيزيديات، موضحة دورها في صياغة هذا القانون وآليات تنفيذه.

مناقشة: التحديات التي تواجه جهود المساءلة عن جرائم تنظيم داعش الدولية: التحقيق في الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي.

أثارت المنظمات غير الحكومية المشاركة نقاشاً إضافياً تتعلق بالتحديات التي يواجهها الناجون من جرائم العنف الجنسي والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي المُرتكبة من جانب تنظيم داعش، ويشتمل ذلك على تحدي توثيق جميع أنواع الجرائم التي يمكن تصنيفها على أنها جرائم قائمة على النوع الاجتماعي. وعلاوةً على ذلك، سلّط المشاركون الضوء على أهمية توسيع نطاق الدعم للناجين، وتنفيذ قانون الناجيات الأيزيديات.

يعتبر دمج إجراءات الدّعم النفسي الاجتماعي أمراً بالغ الأهمية طوال التحقيقات وكذلك خلال عمليات العدالة بشكل عام، وأنّ ضمان الخصوصية والأمن للناجين من شأنه تشجيعهم على الإدلاء بشهاداتهم.

من جانبها، تناولت السيدة باسكيا بعض القضايا التي ناقشها المشاركون، مشددةً على أهمية التنسيق بين الكيانات المختلفة التي تجري المقابلات لحماية الصحة النفسية والاجتماعية للشهود. وتجري المنظمات مقابلات لأغراض مختلفة، فبعضها للتوثيق، وبعضها لمتابعة صحة الناجين، وبعضها الآخر للتحقيقات الجنائية وأكّدت على ضرورة عدم إخضاع الشهود للأسئلة نفسها مراراً وتكراراً، وهذا هو المكان الذي يصبح فيه التنسيق وتبادل المعلومات بين المنظمات ضرورياً.

وقد خلصت المناقشة إلى عدد من التوصيات التي تعالج بعض التحديات التي تواجه التحقيق وتوثيق جرائم تنظيم داعش الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي، بما في ذلك:

1. حشد الدّعم على جميع المستويات (الحكومية والاجتماعية والزملاء الدينيين) لتمكين جميع الضحايا والناجين بشكل أفضل من الإدلاء بشهاداتهم في بيئة آمنة وداعمة.
2. الاعتراف بالجرائم الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي وتصنيف الجرائم على حقيقتها (على سبيل المثال، الاستعباد الجنسي) مما يستلزم أيضاً الاعتراف بمعاناة الضحايا.
3. اعتماد نهج يُركّز على الضحية ويراعي الصدمات في جميع مراحل التحقيقات والإجراءات القانونية، لتقليل خطر إعادة الصدمة وتشجيع ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي على الإدلاء بشهاداتهم.
4. توثيق الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي بطريقة شاملة، بما في ذلك الزواج القسري والقتل.
5. التدخّل والمناصرة من أجل تحسين تشريعات قانون الناجيات الأيزيديات ليشمل ضحايا من جميع المجتمعات المتضررة.
6. تكثيف التركيز على التحقيقات في الجرائم المُرتكبة بحق النساء الشيعيات التركمانيات والمسيحيات والشبك.
7. تسليط الضوء على أهمية شهادات الشهود في إدانة الجناة، وتعزيز الثقة في عملية تحقيق العدالة وبدوره يؤدي إلى تشكيل حافز للشهود للإدلاء بشهاداتهم.
8. أهمية برامج حماية الشهود الفاعلة للمساعدة في زيادة الشعور بالأمن والخصوصية بين ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على النوع الاجتماعي المُرتكبة من جانب تنظيم داعش.